

أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2016

ط.د عبد الصمد بن عبد الرحمن

أ. د عمراني عبد النور قمار

مخبر تسير المؤسسات

مخبر تسير المؤسسات

جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في موضوع متغيرات الحرية الاقتصادية وأثرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016 باعتبار ان هذه الفترة عرفت ارتفاع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد غياب شبه تام للاستثمارات الأجنبية خلال عقد التسعينات التي كان سببها تدهور الاوضاع السياسية والأمنية.

وباتباع طريقة الانحدار المتعدد التدريجي وبالاستعانة ببرنامج 9.Eveiws من أجل تقدير النموذج و إجراء الاختبارات، خلصت الدراسة الى وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر حرية التجارة FT وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، كما نلاحظ وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر الانفاق الحكومي GE وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توجد علاقة معنوية وإشارة سالبة بين مؤشر التحرر من الفساد FC وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي ان قلة الفساد وشيوع الشفافية تؤدي الى انتعاش الاعمال والاستثمار مما يزيد من معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر، كما تبين أن النموذج المقدر في الدراسة لا يعاني من أي مشاكل إحصائية، وأن له قدرة تفسيرية عالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، متغيرات الحرية الاقتصادية، الانحدار المتعدد التدريجي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to research on the subject of the variables of economic freedom and its impact on foreign direct investments flow in Algeria during the period 2000-2016, considering that this period was characterized by an increase offoreign direct investment flow after analmost complete absence of it duringthe nineteen decade because of the deteriorating political and securitysituation.

By following the progressive multiple regression method and using Eveiws.9 to estimate the model and conduct the tests, The study concluded that there is a positive correlation between the index of free trade FT and foreign direct investment flows received to Algeria,, We also note a positive correlation between the government spending index and the flow of foreign direct investment,

There is a significant relationship with negative sign between the FC and the foreign direct investment flow. That is, the lack of corruption and the prevalence of transparency leading to a rebound in business and investment which increases the growth rate of foreign direct investment. It was also found that the model estimated in the study does not suffer from any statistical problems, and that it has a high explanatory capacity.

Keywords: Foreign Direct Investment, Variables of Economic Freedom, Progressive Multiple Regression, Algeria

المقدمة

بعد تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج و التجارة العالميين، ازداد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة والدور المهم الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري، حيث أنه خلال بداية العقد الأول من القرن العشرين ازدادت حاجة الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية للتمويل بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، وكذا عدم فعالية البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية وهو ما أثبتته النتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزامات، وهذا ما أدى بها إلى اقتناص فرصة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

ولضمان استقرار تمويل التنمية الاقتصادية اشتد التنافس بين الدول على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير مناخ ملائم لها وإزالة الحواجز والعراقيل، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل دخولها إلى الأسواق المحلية، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام والدولة الجزائرية بوجه خاص بسن تشريعات تمنح حوافز للمستثمرين الأجانب واتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري.

بالإضافة إلى وجود العديد من المؤشرات المتعلقة بالاستثمار والصادرة من جهات مختلفة في تقارير سنوية، التي تهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن أي بلد وتعبير عن وضعه الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، ثقافي والتكنولوجي....، والتي من بينها مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن معهد التراث هيرتاج، فهاته المؤشرات بطبيعة الحال قد تجذب أو تنفر المستثمر، وعليه نحاول من خلال هذا البحث دراسة أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، بحيث تم صياغة الإشكالية على النحو التالي:

هل يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمتغيرات الحرية الاقتصادية وماهي هذه المتغيرات؟

- **الفرضية:** استند الباحثان الى فرضية مفادها أنالعلاقة بين متغيرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر طردية ومعنوية.
 - **هدف البحث:** يهدف البحث الى استعراض الاطار النظري لمتغيري البحث الرئيسيين الأول مستقل متمثلا في الحرية الاقتصادية والثاني تابع ممثلا بالاستثمار الاجنبي المباشر، فضلا عن قياس وتحليل أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 الى 2016، ومن ثم الخروج بنتائج حول الموضوع.
 - **أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من خلال التعرف على متغيرات الحرية الاقتصادية أو ما يسمى بالمتغيراتالاقتصادية الكلية غير التقليدية وأثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر.
 - **منهج البحث:** لإنجاز هذا العمل تم الإعتماد على المنهج الوصفيوهذا للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع بالمحور الأول، كما تم استخدام منهج الكمي في الجانب التطبيقي.
 - **محاور الدراسة:** لقد تم إنجاز هذا العمل بتقسيمه إلى محورين المحور الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة يهتم بالحقل التعريفي للاستثمار الاجنبي المباشر والعوامل المؤثرة فيه وكذا تعريف الحرية الاقتصادية والتعرض لمختلف المتغيرات المكونة لها، والمحور الثاني بعنوان الإطار التطبيقي للدراسة يتضمن الدراسة القياسية لأثر متغيرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- المحور الاول: الإطار النظري للدراسة**

1. تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

- يعرف بالاستثمار الاجنبي المباشر على أنه:¹ الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة مقيمة (المستثمر الاجنبي) في اقتصاد ما بهدف تحقيق مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في بلد آخر (مؤسسة الاستثمار الاجنبي). يقصد بالمصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الاجل بين المؤسستين، تقوم على تحكم المستثمر الاجنبي في ادارة مؤسسة الاستثمار الاجنبي.
- وفي تعريف له من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية نجد تعريف منظمة OCDE:² "الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10%"، ويأخذ الأشكال التالية:³
- إنشاء أو توسيع شركة أو مقاوله أو فرع في الخارج؛
 - المشاركة في شركة قائمة على الأقل بـ 10 % من رأسمالها الاجتماعي؛
 - امتلاك كامل للشركة أو للمقاوله أو للفرع (أي 100 % من رأسمالها الاجتماعي)؛
 - إعادة استثمار الأرباح من طرف الفروع؛
 - العمليات التي تتم بين الشركة الأم والفروع (كالاكتتاب برفع رأس المال، التسيقات، القروض من 5 سنوات فما فوق، .. الخ).

2. العوامل المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في جذب وزيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة أو الحد منها وهي كالآتي:⁴

● **الاستقرار السياسي:** إن التداول السلمي للسلطة وانتشار الحريات السياسية فضلا عن العلاقات الجيدة مع دول الحوار من العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، فالمستثمرين لن يقدموا على المخاطرة برؤوس أموالهم ويضعونها في بيئة ينظر إليها على أنها غير مستقرة مدركين بذلك المخاطرة التي قد تجعلهم يخسرون أموالهم المستثمرة، وعلى النقيض من ذلك يجد المستثمرون في البيئة السياسية المستقرة مصدر طمأنينة وثقة لهم حيث أن القوانين والأنظمة التي تخضع لها استثماراتهم وكذلك الأسواق التي يعملون فيها ستبقى مستقرة لفترة طويلة دون اهتزاز أو تغيير سلبي.

● **العوامل الاقتصادية:** وهي إحدى العوامل التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر حيث أن حجم السوق المحلي وكذلك الثروة أو القوة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمال نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار فيما إذا كان هناك موقع استثماري يستحق البحث والنظر، كما أن مدى توفر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي للبلد المضيف يلعبان دور في هذا المجال أيضا، فضلا عن أن توافر الأيدي العاملة الماهرة والمنخفضة الأجور يساهمان في زيادة رغبة الشركات بنقل جزء من انتاجها الى الدول الأخرى مثل قيام اليابان بنقل العديد من مصانع شركاتها إلى دول جنوب آسيا.

● **العوامل التشريعية والقانونية:** وهي القوانين والتشريعات والإجراءات التي تحكم وتنظم الاستثمار الاجنبي المباشر والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- أ- وجود تشريعات استثمارية متكاملة تتسم بالوضوح والثبات وتخلو من القيود التي تعيق الاستثمار.
- ب- وجود نظام قضائي فعال وعادل.
- ت- وجود تشريعات اقتصادية وعمالية عادلة.
- ث- وجود الضمانات الكاملة والكافية للمستثمر التي تكفل له حرية النشاط وعدم التأميم أو المصادرة.

أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاقتصادات الدول نذكر:⁵

- حجم الاقتصاد المستقبل للاستثمار (حجم السوق المحلي)، ويقاس هذا المتغير بالنتائج المحلي الاسمي للاقتصاد .
- معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد المستقبل للاستثمار، ويقاس بمعدل النمو للنتائج الحقيقي لذلك الاقتصاد، ويستخدم كعامل للتنبؤ بالسوق المحلي وبالتالي إمكانية تقدير الطلب الكلي في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية المستقبلية .
- متوسط دخل الفرد، ويقاس كمتوسط للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ويستخدم كعامل لقياس الطلب الفعال على السلع والخدمات .

إن وجود تشريعات استثمارية متكاملة تتسم بالوضوح والثبات وتخلو من القيود التي تعيق الاستثمار ووجود نظام قضائي فعال وعادل ووجود الضمانات الكاملة والكافية للمستثمر التي تكفل له حرية النشاط وعدم التأميم أو المصادرة إنما تمثل دعائم مهمة لتوفير مناخ

استثماري ملائم للتوقع والنمو والاستثمار الأجنبي المباشر دائماً وفي جميع الظروف الاقتصادية استثماراً يوفر وسيلة استثمارية أكثر أماناً على عكس التدفقات الاستثمارية الأخرى الوافدة المنشئة للديون، إذ يوفر استقراراً كبيراً لتمويل التنمية الاقتصادية لاستناده على عامل الملكية والقدرة على التحكم في المنشآت والمعدات والبنية الأساسية للمشاريع.

3. تعريف الحرية الاقتصادية

"دعه يعمل... دعه يمر" شعار أطلقه الفيلسوف والعالم الاقتصادي آدم سميث ضد التدخل الحكومي والدعوة الى تقليصه الى أضيق ما يمكن، من أجل تعزيز حرية الافراد وبعث روح المبادرة والابداع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ويعنى بمصطلح الحرية الاقتصادية: حماية حقوق الملكية الفكرية وتوفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي في الافراد وتعزيز روح المبادرة والابداع، وكذلك تعني غياب الاكراه في عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك من السلع والخدمات باستثناء مستلزمات حماية المصلحة العامة ويعطي مؤشر الحرية الاقتصادية رؤية واضحة عن مناخ الاستثمار في البلدان المضيفة، لانه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومستوى سيادة القانون.⁶

ويعرفها معهد كيتو للحرية الاقتصادية بأنه: "الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي الذي تنظمه الأسواق، وحرية دخول الأسواق والتنافس فيها، مع الاحماية الاشخاص وممتلكاتهم من الاعتداء من قبل الاخرين".⁷

ومن أبرز المؤسسات التي تعمل على قياس الحرية الاقتصادية من حيث المؤشرات والتصنيف نذكر معهد فريزر الذي تأسس في كندا عام 1974، ويقوم هذا المعهد بقياس الحرية الاقتصادية عن طريق التعاون مع أكثر من 60 مؤسسة من مختلف دول العالم، والتي ابرزها "مؤسسة كيتو" في الولايات المتحدة الأمريكية، ويذكر أن اصدار التقرير بشكله السنوي جاء كمحصلة سلسلة الاجتماعات التي تمركزت حول كيفية قياس الحرية الاقتصادية والتي كانت تتم استضافتها من قبل المعهد المذكور، والاقتصادي ميلتون فريدمان خلال المدة ما بين عامي (1986 - 1994)، فضلا عن عشرات اوراق العمل المتخصصة بكيفية قياس الحرية الاقتصادية، وقياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية الى دعم الحرية الاقتصادية.⁸

4. مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعد معهد هيرتا Heritage foundation وصحيفة "ول ستريت جورنال" منذ عام 1995 التقرير السنوي للحرية الاقتصادية، الذي يرسل من خلاله رسائل تذكير بأهمية دور الاصلاح الحقيقي في زيادة الحرية الاقتصادية والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يوضح مؤشر الحرية الاقتصادية مدى الارتباط بين الحرية الاقتصادية وتحقيق رفاهية الشعوب، كما يعطي صورة عامة لمناخ الاستثمار في كل دولة من خلال الأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والتجارية، مدى سيادة القانون، قوانين العمالة. وقد زادت أهمية

المؤشر بصفة أساسية بالنسبة للمستثمرين ومتخذي القرار من ناحية إيجاد انطباع إيجابي عن الدولة من خلال دعم عمليات ترويج الاستثمار الهادفة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

● **مكونات المؤشر:** يعد مؤشر الحرية الاقتصادية لـ 161 دولة ويعتمد في اعداده على مؤشرات أساسية وكل مؤشر يقسم الى عشر مؤشرات فرعية هي: حرية الأعمال - حرية التجارة - حقوق الملكية - التحرر من الفساد - الحرية الجبائية - حجم الإنفاق الحكومي - الحرية النقدية - حرية الاستثمار - حرية العمل - الحرية المالية. ويمكن تقسيم الجوانب الفرعية للحرية الاقتصادية المقاسة في المؤشر إلى أربع فئات عريضة:

✓ سيادة القانون (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، النزاهة الحكومية)؛

✓ حجم الحكومة (العبء الضريبي، والإنفاق الحكومي، والصحة المالية)؛

✓ الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، والحرية النقدية)؛

✓ انفتاح السوق (حرية التجارة، حرية الاستثمار، والحرية المالية).

● دليل المؤشر⁹

أ- الدول الأكثر تحمرا: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية تتراوح ما بين (80-100) درجات ويدل على حرية اقتصادية كاملة؛
ب- الدول في الدرجة الثانية من التحرر: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (79.9-80) درجات، أي يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

ت- الدول في الدرجات الثالثة من التحرر: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (60-69.9) درجات، أي حرية ضعيفة؛

ث- الدول الأقل تحمرا: هي الدول التي تتمتع بدرجة حرية اقتصادية تتراوح ما بين (50-59.9) درجات، ويدل على حرية اقتصادية ضعيفة.

● ووفقا للتقرير السنوي للحرية الاقتصادية لسنة 2018 فقد احتلت الجزائر المرتبة 172 من بين 186 دولة بدليل مؤشر 44.7 درجة، بعد أن قدرت قيمة المؤشر في تقرير سنة 2017 بـ 46.5 درجة، وهذا ما يجعل الجزائر بيئة غير قادرة على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على تجاوز الظرف الاقتصادي الراهن في ظل تراجع أسعار النفط، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للحرية الاقتصادية مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 01: بيانات المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر

السنوات	الحرية الاقتصادية	حرية الأعمال	حرية التجارة	حرية الملكية	التحرر من الفساد	الحرية الجبائية	الحرية الإنفاق الحكومي	الحرية النقدية	حرية الاستثمار	حرية العمل	الحرية المالية
2018	44.7	68.1	63.5	27.8	35.2	74.0	45.9	69.9	25.0	48.7	30.0
2017	46.5	62.1	63.3	38.2	29.6	81.1	51.0	67.0	35.0	49.5	30.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد ببيانات موقع هيرتاج <http://www.heritage.org>.

حسب الجدول المبين أعلاه نلاحظ تراجع المؤشرات الفرعية المكونة للحرية الاقتصادية مع الارتفاع درجة التحرر من الفساد الذي يمثل العقبة الرئيسية أمام الاقتصاد الجزائري، للتحويل من اقتصاد قائم على النفط كمورد أساسي الى تنويع مصادر الدخل أي التحويل إلى اقتصاد انتاجي، ومنه تنخفض معه بقية المؤشرات الفرعية وبالتالي انخفاض مؤشر الحرية الاقتصادية، وذلك رغم مساعي الدولة الجزائرية الى تحرير الاقتصاد إلا أنها مازالت لم تصل الى المستوى المطلوب.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.

أولاً: تعيين النموذج

أ - تعيين النموذج:

لدراسة اثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2000 إلى 2016 في الجزائر واعتمادا على الدراسات السابقة استخدمنا سلاسل زمنية لمتغيرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، هذه المعطيات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير منظمة الشفافية الدولية. وتعطى الصيغة الرياضية للنموذج على النحو التالي:

$$FDI = c_1 +$$

$(c_1; c_2; c_3; c_4; c_5 \dots)$ تمثل معاملات النموذج، T يعبر عن عدد المشاهدات.

المتغير التابع: يمثل معدل التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

المتغيرات المستقلة:

▪ FB : يمثل مؤشر حرية ممارسة الأعمال وله علاقة طردية مع التغير في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر،

- **FC**: يمثل التحرر من الفساد وله علاقة عكسية مع المتغير التابع FDI،
- **FT**: يمثل حرية التجارة وله علاقة طردية،
- **FFG**: الحرية المالية التي توفرها الحكومة، وتمثل فرصا أمام المستثمرين لتمويل مشاريعهم وله علاقة طردية مع المتغير التابع،
- **GE**: الانفاق الحكومي وله علاقة طردية مع التغير في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر،
- **MF**: الحرية النقدية وله علاقة طردية مع المتغير التابع، أي كلما زاد الحرية النقدية في البلد كلما زاد معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر،
- **FI**: حرية الاستثمار وله علاقة طردية مع الاستثمار الاجنبي المباشر،
- **FFP**: الحرية المالية في النشاط الخاص،
- **PR**: يمثل حقوق الملكية وله علاقة طردية مع المتغير التابع.

ب- جمع البيانات

الجدول رقم 02: يمثل مصفوفة بيانات الدراسة

PR	MF	GE	FT	FI	FFP	FFG	FC	FB	FDI	السنوات
50	74	63.3	39.6	50	50	64.7	50	70	0.003679	2000
30	78.2	63.3	59.6	50	50	64.6	50	70	0.152172	2001
30	82.8	71.2	60	70	50	65	50	70	0.147093	2002
30	78.9	74.9	50.4	70	30	65.2	50	70	0.089777	2003
30	81.1	62.4	55	70	30	74.1	50	70	0.125649	2004
30	80.1	61.8	54.4	50	30	73.9	26	70	0.156537	2005
30	78.8	74.4	61	50	30	73.9	27	74.8	0.211627	2006
30	80.7	74.2	66	50	20	73.8	28	73.7	0.20107	2007
30	80.2	74.6	68.8	40	30	77	31	73.6	0.256033	2008
30	78.6	74.1	68.6	50	30	77.2	30	72.5	0.261097	2009

30	77.2	73.4	70.7	45	30	83.5	32	71.2	0.23892	2010
30	75.4	62.4	72.8	20	30	83.5	28	69.4	0.252789	2011
30	76.3	47.9	72.8	20	30	82.9	29	66.3	0.187092	2012
30	76.6	44.1	67.8	20	30	80.4	29	65.2	0.201436	2013
30	67.8	51	60.8	45	30	80.5	28.7	66.3	0.187333	2014
30	71.2	38.7	60.8	25	30	80	36	66.6	0.040967	2015
25	68.1	59.4	60.8	30	30	81	36	62.1	0.197508	2016

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد ببيانات البنك الدولي وموقع هيرتاج <http://www.heritage.org>.

ت- اختيار طريقة القياس الملائمة

لتحقيق مزيد من الايضاح والحصول على دلالة واضحة لتأثير كل مصفوفة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم استخدام طريقة الانحدار المتعدد التدريجي 'stepwise least squares' لكل مجموعة مركبة من المتغيرات المستقلة كل على حده لاختبار تأثير قوته على المتغير التابع. هذا الاجراء يسمح بالضبط الاحصائي للمتغيرات عوضا عن الضبط التجريبي لتحديد قوة تأثير أي متغير مستقل على المتغير التابع وذلك بأن تدخل المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار التدريجي بشكل ترتبي يسمح بمعرفة قوة التأثير المفسرة من نسبة التباين في المتغير التابع وما يمكن أن يضيفه كل متغير حسب ترتيبه في المعادلة، وعلى هذا الاساس تتم عملية تبديل وضع أي متغير من المتغيرات المستقلة في المعادلة ليصبح مرة في المرتبة الاولى ومرة في المرتبة الثانية ومرة في المرتبة الثالثة...، حسب عدد المتغيرات لكي تتاح فرصة قياس تأثير أي متغير عندما يوضع قبل أو بعد متغير أو مجموعة متغيرات في المعادلة، وما يمكن أن يفسره أو يضيفه لنسبة التباين المفسر في المتغير التابع.

سيتم تقدير معاملات النموذج التي تم وصفها وصياغتها سابقا بطريقة المربعات الصغرى المتدرجة والتي تعد الافضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية، كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الاخطاء الى أدنى حد ممكن.

كما سوف نعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الاحصائية أو مختلف الاختبارات، ونستعين ببرنامج Eviews.9 من أجل التقدير النموذج والاختبارات.

ج- معامل ارتباط بيرسون

يتضح من خلال النتائج الاحصائية للدراسة ان أغلب مؤشرات الحرية الاقتصادية ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع (معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر)، والجدول التالي يبين معامل بيرسون بين تلك المؤشرات وبين معدل النمو الاقتصادي، علما أن معامل ارتباط بيرسون

يوضح مدى قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة من جهة واتجاه تلك العلاقة من جهة أخرى، أما اتجاه العلاقة بين المتغيرات فإما يكون طرديا أو عكسيا ويعتمد ذلك على إشارة معامل الارتباط. يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم 03: مصفوفة الارتباط

PR	MF	GE	FT	FI	FFP	FFG	FB	FC	FDI	
-	0.153	0.316	0.824	-	-	0.555	0.214	-	1	FDI
0.585				0.272	0.453			0.657		
0.355	0.182	0.146	-	0.609	0.698	-	-	1	-	FC
			0.654			0.757	0.038		0.657	
0.172	0.714	0.773	0.006	0.495	-	-	1	-	0.214	FB
					0.027	0.352		0.038		
-	-	-	0.728	-	-	1	-	-	0.555	FFG
0.434	0.447	0.415		0.741	0.667		0.352	0.757		
0.516	0.087	0.04	-	0.296	1	-	-	0.698	-	FFP
			0.478			0.667	0.027		0.453	
0.134	0.541	0.637	-	1	0.296	-	0.495	0.609	-	FI
			0.559			0.741			0.272	
-	0.043	-	1	-	-	0.728	0.006	-	0.824	FT
0.622		0.064		0.559	0.478			0.654		
0.025	0.597	1	-	0.637	0.04	-	0.773	0.146	0.316	GE
			0.064			0.415				
-	1	0.597	0.043	0.541	0.087	-	0.714	0.182	0.153	MF
0.036						0.447				
1	-	0.025	-	0.134	0.516	-	0.172	0.355	-	PR

0.036	0.622	0.434	0.585
-------	-------	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج Eviews.9

حيث يتضح من الجدول اعلاه ان أكثر من نصف معاملات الارتباط المحتسبة لمتغيرات البحث مع معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر قوية جدا، اذ يتضح:

1. ان العلاقة بين معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر وبين مؤشر التحرر من الفساد (FC) في الجزائر هي علاقة عكسية، أي ان قلة الفساد وشيوع الشفافية تؤدي الى انتعاش الاعمال والاستثمار مما يزيد من معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر.
2. ان العلاقة بين معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر حرية الاعمال (FB) هي علاقة طردية، أي انه كلما ازداد رصيد مؤشر حرية الاعمال في البلد كلما ازداد معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر.
3. ان العلاقة بين معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر الحرية المالية (FFG) هي علاقة طردية، أي انه كلما ازداد رصيد مؤشر الحرية المالية في البلد كلما زاد معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا امر طبيعي حيث توفر الحرية المالية فرصا واسعة كبيرة لتمويل للمستثمرين المحليين والاجانب مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات في البلد.
4. ان العلاقة بين معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر الحرية المالية في النشاط الخاص (FFP) هي علاقة عكسية أي أنه كلما ازدادت حرية الضريبة الى البلد كلما قل معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر فيه وهو أمر مقبول اقتصاديا.
5. ان العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التغير في حرية الاستثمار (FI) هي علاقة عكسية حسب نتائج الدراسة المتعلقة بحالة الاقتصاد الجزائري، أي انه كلما ازداد مؤشر التغير في حرية الاستثمار في البلد كلما انخفض معدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا أمر مخالف للنظرية الاقتصادية التي توضح ازدياد معدل التغير في حرية الاستثمار مما يزيد فرص المستثمرين المحليين والأجانب مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات في البلد.
6. ان العلاقة بين معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر حرية التجارة (FT) هي علاقة طردية، أي أنه كلما ازداد رصيد مؤشر حرية التجارة في البلد يزداد معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر.
7. ان العلاقة بين معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر الانفاق الحكومي (GE) هي علاقة طردية، أي أنه كلما ازداد رصيد مؤشر الانفاق الحكومي في البلد يزداد استقطاب الاستثمارات الاجنبي المباشر.
8. ان العلاقة بين معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر التحرر النقدي (MF) هي علاقة طردية، أي انه كلما ازداد رصيد مؤشر التحرر النقدي في البلد كلما زاد معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر فيه، وهذا امر طبيعي حيث توفر الحرية المالية فرصا واسعة وكبيرة للمستثمرين المحليين والاجانب، مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات في البلد مما يفتح آفاق جديدة للرفع من النمو الاقتصادي.
9. ان العلاقة بين معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر وحق الملكية (PR) هي علاقة عكسية حسب نتائج الدراسة على بيانات الاقتصاد الجزائري، أي انه كلما زاد الحفاظ على حقوق الملكية للبلد زاد معدل النمو الاقتصادي فيه وهذا امر منطقي جدا.

ثانيا: تقدير معادلة النموذج

بعد إدخال مختلف البيانات لبرنامج *eviews.9* وتقدير النموذج بطريقة الانحدار المتعدد التدريجي وفق العلاقة السابقة أظهرت النتائج

التالية: الجدول رقم (04) نتائج التقدير

Dependent Variable: FDI
Method: Stepwise Regression
Date: 05/03/18 Time: 20:44
Sample: 2000 2016
Included observations: 17
Number of always included regressors: 1
Number of search regressors: 9
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5
Stopping criterion: Number of search regressors = 4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	0.126781	0.223667	0.566830	0.5813
FT	0.005443	0.001062	5.124091	0.0003
GE	0.004016	0.000985	4.076546	0.0015
FC	-0.002563	0.000981	-2.613757	0.0226
FB	-0.006512	0.003398	-1.916173	0.0795

R-squared	0.892709	Mean dependent var	0.171222
Adjusted R-squared	0.856945	S.D. dependent var	0.073337
S.E. of regression	0.027738	Akaike info criterion	-4.092098
Sum squared resid	0.009233	Schwarz criterion	-3.847035
Log likelihood	39.78283	Hannan-Quinn criter.	-4.067739
F-statistic	24.96128	Durbin-Watson stat	2.626871
Prob(F-statistic)	0.000010		

Selection Summary

Added FT
Added GE
Added FC
Added FB

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج *Eveiws.9*

وعليه النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$FDI = 0.126781 + 0.005443 FT + 0.004016 GE - 0.002563 FC - 0.006512 FB$$

(0.5668) (5.1240) (4.0765) (-2.6137) (-2.1916)

التحليل الاحصائي للنموذج المقدر:

1. اختبار معنوية المعامل: تستخدم إحصائية ستودنت [لتقييم معنوية معاملات النموذج ومن تم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة علما المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

$$H_0 : C_1=C_2=C_3=C_4=C_5= 0 \quad \text{فرضية العدم}$$

$$H_1 : C_1 \neq C_2 \neq C_3 \neq C_4 \neq C_5 \neq 0 \quad \text{فرضية البديلة}$$

للاختبار معنوية المعامل C_1, C_2, C_3, C_4, C_5 يكتفي بمقارنة الاحتمال عند مستوى معنوية 0,05.

- بالنسبة للحد الثابت C_1 : نلاحظ أن $0.5813 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1 ونقبل فرضية العدم H_0 ، أي

أن الحد الثابت غير معنوي في النموذج عند مستوى معنوية 05%.

- بالنسبة لمعامل مؤشر حرية التجارة **C2**: نلاحظ أن $0.0003 < 0.05$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1 الفرضية البديلة، أي أن مؤشر حرية التجارة معنوي وبالتالي يمكن قبوله في النموذج عند مستوى معنوية 05%، وبالتالي يمكن القول أن مؤشر مدركات الفساد يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل مؤشر الانفاق الحكومي **C3**: نلاحظ أن $0.0086 < 0.05$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1 الفرضية البديلة، أي أن الانفاق الحكومي كأحد مؤشرات الحرية الاقتصادية معنوي وبالتالي يمكن قبوله في النموذج عند مستوى معنوية 05%، وبالتالي يمكن القول أن مؤشر الانفاق الحكومي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل التحرر من الفساد **C4**: نلاحظ أن $0.0226 < 0.05$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل H_1 الفرضية البديلة، أي أن التحرر من الفساد معنوي وبالتالي يمكن قبوله في النموذج عند مستوى معنوية 05%. وبالتالي يمكن القول أن التحرر من الفساد يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل حرية الأعمال **C5**: نلاحظ أن $0.0795 > 0.05$ ومنه نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض H_1 الفرضية البديلة، أي أن حرية الأعمال ليست معنوية في النموذج عند مستوى معنوية 05% .

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- معامل التحديد R^2 : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2 = 0.8927$ تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 89.27% من المتغيرات التي تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ 10.73% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.
- اختبار فيشر **F**: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الإحصائية الفرضيات التالية:

$$H_0 : C_1 = C_2 = C_3 = C_4 = C_5 = 0 \quad \text{فرضية العدم}$$

$$H_1 : C_1 \neq C_2 \neq C_3 \neq C_4 \neq C_5 \neq 0 \quad \text{فرضية البديلة}$$

نلاحظ أن $F_{\text{prob}} = 0.0000 < 0.05$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على أن كلاً للمعاملات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، هذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذ أن النموذج ككل له معنوية.

3. تشخيص صلاحية النموذج

- دراسة الارتباط الذاتي:

جدول رقم (05) نتائج الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.658157	Prob. F(1,11)	0.2243
Obs*R-squared	2.226917	Prob. Chi-Square(1)	0.1356

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج Eveiws.9

نلاحظ أن $prob=0.2243 > 0.05$ وبالتالي قيمة KHI-deux المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية ومن ثم تقبل الفرضية بعدم أي نرفض وجود ارتباط ذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

- اختبار عدم ثبات التباين:

جدول رقم (06) نتائج اختبار وايت

Heteroskedasticity Test: White

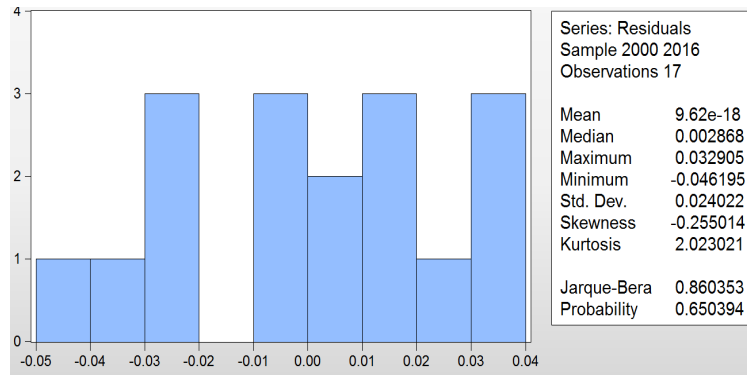
F-statistic	1.702880	Prob. F(14,2)	0.4310
Obs*R-squared	15.68423	Prob. Chi-Square(14)	0.3330
Scaled explained SS	3.997445	Prob. Chi-Square(14)	0.9955

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج Eveiws.9

نلاحظ أن $prob=0.4310 > 0.05$ وبالتالي القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل الفرضية بعدم أي يوجد ثبات أو تجانس التباين لسلسلة حد الخطأ.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (01) نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج Eveiws.9

نلاحظ أن $prob=0.6503 > 0.05$ وبالتالي القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية ومن ثم تقبل الفرضية بعدم أي أن بواقيمعادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

- دراسة الاستقرارية البواقي ومربعات البواقي: يوضح الشكل التالي معاملات الارتباط الذاتي للبواقي.

الشكل رقم (02) تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 05/04/18 Time: 01:49
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.318	-0.318	2.0404	0.153
		2	-0.340	-0.491	4.5330	0.104
		3	0.111	-0.303	4.8149	0.186
		4	0.030	-0.345	4.8371	0.304
		5	0.306	0.250	7.3547	0.196
		6	-0.368	-0.182	11.339	0.078
		7	-0.021	0.042	11.353	0.124
		8	0.170	-0.132	12.387	0.135
		9	0.060	0.185	12.531	0.185
		10	0.032	0.119	12.577	0.248
		11	-0.359	-0.075	19.530	0.052
		12	0.219	-0.002	22.637	0.031

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج Eveiws.9

بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي في الشكل السابق نجد أنها تساوي معنويا الصفر أي أن السلسلة البواقي مستقرة.

الشكل رقم (03) تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي

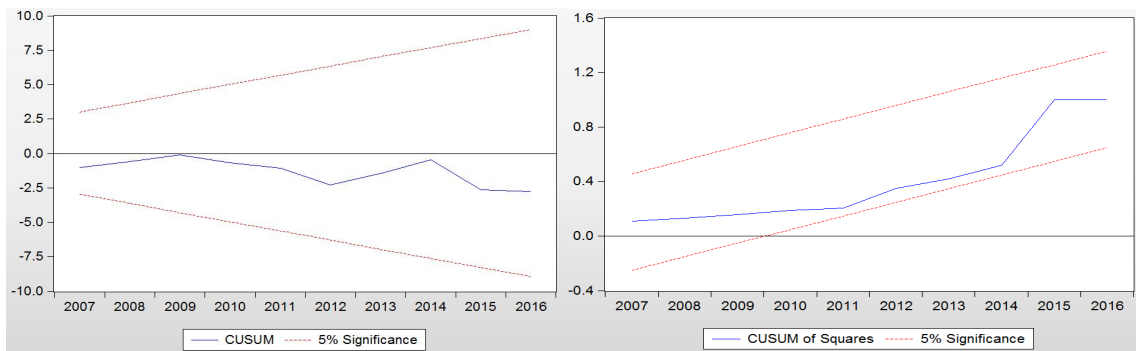
Date: 05/04/18 Time: 01:55
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.144	-0.144	0.4189	0.518
		2	-0.053	-0.075	0.4784	0.787
		3	0.111	0.095	0.7628	0.858
		4	-0.243	-0.224	2.2287	0.694
		5	-0.048	-0.109	2.2914	0.808
		6	0.013	-0.049	2.2965	0.891
		7	-0.140	-0.127	2.9283	0.892
		8	0.096	0.013	3.2613	0.917
		9	-0.115	-0.171	3.7996	0.924
		10	-0.086	-0.140	4.1402	0.941
		11	0.260	0.156	7.7929	0.732
		12	0.007	0.080	7.7964	0.801

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج Eveiws.9

بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي للبقاوي في الشكل السابق نجد أنها تساوي معنويا الصفر أي أن سلسلة البقاوي مستقرة وبالتالي مربعات البقاوي مستقرة إذن البقاوي ذات تشويش ابيض.

الشكل رقم (04) الرسم البياني للمجموع التراكمي للبقاوي (CUSUM) و لمربعات البقاوي (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات وبرنامج Eveiws.9

نلاحظ من خلال الشكل أن منحنى كل من المجموع التراكمي للبقاوي (CUSUM) و لمربعات البقاوي (CUSUM of Squares) يقع داخل الحدود المسموح بها، ومنه هذا النموذج مستقر عبر الزمن. من خلال ما سبق نلاحظ أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، هذا يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف المتغيرات.

التحليل الاقتصادي:

- توجد علاقة غير معنوية وبإشارة موجبة بالنسبة للحد الثابت (الاستثمار المباشر التلقائي) في الحالة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج الدراسة تساوي الصفر فإن مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي (0.126781) هذا يدل على دخول الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر.
- نلاحظ وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر حرية التجارة FT وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر حرية التجارة بنسبة واحدة ، يؤدي بدوره إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.005443.
- نلاحظ وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر الانفاق الحكومي GE وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر الانفاق الحكومي بنسبة واحدة، يؤدي بدوره إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.004016.
- توجد علاقة معنوية وبإشارة سالبة بين مؤشر التحرر من الفساد FC وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، أي أن العلاقة عكسية، حيث أن كل زيادة في مؤشر التحرر من الفساد FC بنسبة 01%، أي (زيادة الفساد في الجزائر) يؤدي بدوره إلى كبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.002563، أي ان قلة الفساد وشيوع الشفافية تؤدي الى انتعاش الاعمال والاستثمار مما يزيد من معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر.
- نلاحظ وجود علاقة عكسية غير معنوية بين مؤشر حرية ممارسة الأعمال وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، حيث أن كل زيادة في مؤشر حرية ممارسة الأعمال FB بنسبة 01%، يؤدي بدوره إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.006512.

الخاتمة:

من خلال نتائج الدراسة نستخلص في الأخير مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- توجد علاقة غير معنوية وبإشارة موجبة بالنسبة للحد الثابت (الاستثمار المباشر التلقائي)؛
- نلاحظ وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر حرية التجارة FT وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، بمقدار 0.005443؛
- نلاحظ وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر الانفاق الحكومي GE وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر؛
- توجد علاقة معنوية وبإشارة سالبة بين مؤشر التحرر من الفساد FC وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر؛
- نلاحظ وجود علاقة عكسية غير معنوية بين مؤشر حرية ممارسة الأعمال وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حيث أن كل زيادة في مؤشر حرية ممارسة الأعمال FB بنسبة 01%، يؤدي بدوره إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.006512؛

- وبناءا على نتائج السابقة المتوافقة مع المنطق الاقتصادي والفروض النظرية لإشارة المعلمات، يمكننا قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن العلاقة بين متغيرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر طردية ومعنوية؛
- القدرة التفسيرية للنموذج المقدر عالية بحيث بلغت 89.27% أي قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات فالتغير التابع (الاستثمار الأجنبي)؛
- النموذج المقدر لا يعاني من أي مشاكل إحصائية.
- تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل استقطاب للاستثمار وأنها من بين الدول التي لاتزال لم توفر ظروف استقطاب الاستثمار الخارجي وهذا بالاستناد الى نتائج تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2017-2018 والذي يتم من خلاله تقييم سنوي للعوامل المساعدة على الإنتاجية والرخاء والنمو الاقتصادي في 137 بلدا، يوضح أن الجزائر احتلت المرتبة 131 عالمياً في القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما فيما يتعلق بجودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات عدم كفاءة الإدارة العمومية، غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلقي بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسسات بحيث حلت في المرتبة الرابعة، وهذا ما يوحي ببداية تأثير مناخ الأعمال بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، وتبقى هذه الاخيرة وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report United Nations 2005 Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, New York and Geneva, P.231.

² بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، 2015، ص 127.

³Capul Jean-Yves, Garnier Olivier, Dictionnaire déconomie et des sciences sociales , Ed : Hatier, Paris, France, juin 1994, p132.

⁴ جاسم أحمد سلو الارتوشي، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة 1996-2010، مجلة دراسات، العدد 21، جامعة الأغواط ، 2014، ص 200.

⁵ مهدي خليل شديد المعموري، دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كوردستان - العراق للمدة 2004 - 2012، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 17، 2015، ص ص 146-147.

⁶ بشري عبد الباري & عبد الرحمان فيصل، قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الاجمالي في عينة مختارة من دول العالم، مجلة تكريت للعلوم الادارية والقانونية، العدد 36، 2016، ص 166.

⁷James Gwartney, Robert Lawson, Economic Freedom of the world, 2006 Annul Report, p5.

⁸ أيمن عبد حضير الغريباوي & سرداد عثمان، تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية لبلدان نامية مختارة، مجلة العلوم القانونية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 65، ص 226.

⁹ موقع الانترنت، تاريخ التصفح 2017/09/12 الساعة 13:35 <http://www.heritage.org/index/ranking>